الأمم المتحدة

A/C.5/61/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
16 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين،١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مامادوف ..... (أذربيجان)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (السيد أبراشيفسكي)

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا

تشييد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي

احتياطي لتغطية الالتزامات المحتملة على إدارة بريد الأمم المتحدة

تحديد الموارد الإضافية التي تُكرّس لحساب التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-57297 (A)

في غياب السيد يوسفي (الجزائر)، ترأس الجلسة السيد مامادوف (أذربيجان) بصفته نائب الرئيس.

وافتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا (A/61/158 و A/61/362)

تشييد مرافق إضافية للمؤتمرات في مركز فيينا الدولي (A/61/166 و A/61/361)

احتياطي لتغطية الالتزامات المحتملة على إدارة بريد الأمم المتحدة (A/61/295 و A/61/480)

تحديد الموارد الإضافية التي تُكرّس لحساب التنمية (A/61/282 و A/61/479)

١ - **السيدة فان بويرل** (مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قالت إن اللجنة تلاحظ من المعلومات المستكملة المقدّمة في الفقرات ٤ إلى ٦ من تقرير الأمين العام حول تشييد مرافق إضافية في أديس أبابا (A/61/158)، أنه تم إحراز تقدم في استكمال الإضافة إلى اتفاق البلد المضيف مع السلطات الأثيوبية وفي الحصول على الأراضي منها. وأضافت أن الأمانة العامة، منذ إصدار التقرير، علمت أن من المقرر أن يتمّ توقيع الوثائق رسميا بعد فترة وجيزة. وأردفت قائلة إن الفقرات ٧ إلى ١٠ من التقرير تشير إلى أن المهندس المعماري الأساسي للمشروع سلّم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مجموعة كاملة من وثائق البناء النهائية. وذكرت أن عملية اختيار منسّق للمشروع بدأت بعد إصدار التقرير، وأن الجمعية العامة مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير المرحلي.

٢ - وأضافت أن الفقرات ٣ إلى ٦ من تقرير الأمين العام حول تشييد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي (A/61/166) تشير إلى أن السقف المالي للمرفق الجديد في الاتفاق مع حكومة البلد المضيف كان ٥٢,٥ مليون يورو، ساهمت الأمم المتحدة والثلاثة الآخرون الذين يشغلون المركز بمبلغ ٢,٥ مليون يورو منه، تُدفع خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأوضحت أن مكتب الأمم المتحدة في فيينا، استنادا إلى النسب الحالية لتقاسم التكاليف، سيدفع مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ يورو من هذا المبلغ، على أن يتمّ النظر في ذلك في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين نفسها. واستطردت قائلة إن تصريح بناء المرافق استُصدِر في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وإن العمل جارٍ في الأعمال التحضيرية للبنى التحتية. وأوضحت أنه ليس من المتوقع الخروج عن الجدول الزمني أو التكاليف الموجودة. والجمعية العامة مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير المرحلي.

٣ - وأوردت أن الأمين العام، وفي الفقرة ٣ من تقريره عن احتياطي تغطية الالتزامات المحتملة على إدارة بريد الأمم المتحدة (A/61/295)، اقترح إنشاء احتياطي يموّل من الإيرادات الصافية لإدارة بريد الأمم المتحدة، لتغطية الالتزامات المحتملة لتقديم الخدمات البريدية. وأضافت أن المراجعين الداخليين والخارجيين شدّدوا باستمرار على الحاجة إلى مثل هذا الصندوق لتغطية الالتزامات الناجمة عن استخدام الطوابع البريدية التي تم بيعها ولكن التي لم تستخدم في إرسال البريد. كما ذكرت أن الفقرات ٤ إلى ٦ من التقرير حللت الوضع، بما في ذلك الجهود المبذولة لتقليص النفقات والحصول على بيانات مرجعية أساسية من إدارات بريدية أخرى بشأن أحكام الالتزامات المحتملة المماثلة. واسترسلت قائلة إن الأمين العام اقترح، بناء على ذلك، احتياطيا قدره ٣,٣ مليون دولار؛ وإذا وافقت الجمعية العامة على هذا الاقتراح، فيجب أن توفر استثناء من

البند ٣-١٤ والقاعدة ١٠٣-٧ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. والجمعية العامة مدعوة إلى النظر في اتخاذ الإجراءات المقترحة في الفقرة ١١ من التقرير.

٤ - أما بالنسبة إلى تقرير الأمين العام حول تحديد موارد إضافية تُكرّس لحساب التنمية (A/61/282)، والذي أُعدَّ استجابة للطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٠ لإصدار توصيات، فقالت إنه قدّم معلومات أساسية عن تاريخ حساب التنمية وتمويله (الفصلان ٢ و ٣)، واستكشف إمكانيات تحديد الوفورات في التكاليف ونقل المبالغ الناتجة إلى الحساب (الفصلان ٤ و ٥). وذكّرت بأن اللجنة قررت، ولمرة واحدة فقط في إطار فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، إعادة تقدير تكاليف حساب التنمية. والجمعية العامة مدعوة إلى البت فيما إذا كان سيتم تمديد عملية إعادة تقدير تكاليف حساب التنمية لتشمل فترة السنتين التاليتين، وفيما إذا كان حساب التنمية سيواصل زيادته من خلال تعليق تنفيذ البندين ٥-٣ و ٥-٤ من النظام المالي، ولا سيما في ضوء الأولويات المتنافسة على استخدام الميزانية العادية.

٥ - **السيد أبراشيفسكي** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض عرضه لتقرير اللجنة الاستشارية حول تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (A/61/362)، إن اللجنة الاستشارية قد أحاطت علما بأنه من المتوقع استكمال المشروع في نهاية عام ٢٠٠٩، وبالتأكيدات التي تفيد بأنه لن يتمّ طلب المزيد من التمويل. وأشار إلى قلق اللجنة السابق حيال الزيادة المطّردة التي شهدتها تقديرات البناء والتكاليف ذات الصلة منذ صدور مثل هذه التقديرات للمرة الأولى في عام ٢٠٠١، وإلى تطلّعها للحصول على تقارير مرحلية في المستقبل.

٦ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية حول تشييد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي (A/61/361)، فقال إن اللجنة الاستشارية أحاطت علما بترتيب تقاسم التكاليف بين الكيانات الأربعة التي تتخذ من المركز مقرا لها، وبتجديد مسؤولياتها إزاء تكاليف الصيانة والاستبدال. وذكّر بقلق اللجنة الاستشارية السابق حيال إزالة الأسبستوس، وطلب معلومات مستكملة حول الخطط الموضوعة لمعالجة المشكلة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠.

٧ - وانتقل إلى تقرير اللجنة الاستشارية حول احتياطي تغطية الالتزامات المحتملة على إدارة بريد الأمم المتحدة (A/61/480)، فقال إن اللجنة الاستشارية ترى مزايا اقتراح الأمين العام إنشاء احتياطي، ولكنها تحث على إيلاء المزيد من الاهتمام لزيادة تبسيط عمليات بريد الأمم المتحدة بغية زيادة الإيرادات. كما ذكر أن اللجنة قد أحاطت علما بالحاجة إلى توفير استثناء من البند ٣-١٤ والقاعدة ١٠٣-٧ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

٨ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية حول تحديد موارد إضافية لحساب التنمية (A/61/479)، فذكر بأن المطلوب من الجمعية العامة هو أن تقرر، أولا، ما إذا كانت ستستغل إمكانية الخروج عن التطبيق الكامل لنظام المنظمة المالي بغية زيادة قيمة الحساب، وثانيا، ما إذا كانت إعادة تقدير تكاليف الحساب للسنتين الحاليتين يجب أن تُعتبر عملية تُنفّذ لمرة واحدة أو عملية تنبغي مواصلتها.

٩ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تكلمت نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، وأشارت إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ١٢/٥٢ باء، كانت قد وافقت على اقتراحات الأمين العام وتوصياته بشأن تعزيز التنمية المستمرة والمستدامة كسياسة مركزية للمنظمة، بما في ذلك إنشاء

حساب للتنمية. وفي هذا السياق، ذكرت أن الأمين العام، وفي تقريره حول تحديد موارد إضافية لحساب التنمية (A/61/282)، تطرّق إلى الفشل في تنفيذ الأهداف الأصلية لتمويل الحساب والمعوقات أمام تحديد موارد جديدة في وقت تواجه فيه الأمانة العامة ولايات جديدة. وتذكر المجموعة بأن الجمعية العامة، في قرارها ١٥/٥٤، حددت أن نقل أي وفورات في التكاليف إلى الحساب يجب ألا يؤدي إلى تخفيض في الميزانية.

١٠ - وأضافت أن التقرير أوضح أن أصل المشكلة لم يكن الفشل في تحديد موارد لنقلها إلى الحساب، بل الفشل في إنشاء نظام يلتمس موافقة الجمعية العامة على مثل هذا النقل عندما يتم تحديد أي وفورات في التكاليف، وذلك بدلا من ترك أمر تحديد استخدام مثل هذه الوفورات إلى مديري البرامج. وتأمل المجموعة أن تتخذ الجمعية العامة قرارا في الجلسة الحالية حول كيفية معالجة عدم نمو الصندوق منذ إنشائه، وهي تلفت الانتباه إلى إمكانية تعليق أحكام البندين الماليين ٥-٣ و ٥-٤ فيما يتصل بالفوائض، وذلك بغية تمكين نقل الأموال إلى الحساب.

١١ - وأضافت أن المجموعة دهشت من إشارة اللجنة الاستشارية إلى إعادة تقدير تكاليف الحساب كعملية تُنفّذ مرة واحدة، لأن ذلك يتعارض مع قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٠. فالدول الأعضاء اعترفت بفائدة البرامج المنفذة في إطار حساب التنمية. وخلال فترتي السنتين الأخيرتين، بلغت قيمة تطبيقات مثل هذه الأنشطة ٩١,٨ مليون دولار. وفي حين تعهّدت الدول الأعضاء بجعل التنمية أولوية، فإن الموارد المتاحة لتلك البرامج لا يمكن أن تعتبر مفرطة، ناهيك عن اعتبارها ملائمة.

١٢ - وتابعت قائلة إن المجموعة تثق بأن مشاريع البناء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومركز فيينا الدولي ستُستكمل في الوقت المحدد، وهي تعترف بمساهمات حكومتي البلدين المضيفين المعنيين. وطلبت الحصول على المزيد من المعلومات حول الطرائق المتعلقة باقتراح إنشاء احتياطي لتغطية الالتزامات المحتملة على إدارة بريد الأمم المتحدة، وكذلك حول تأثير ذلك الاقتراح على النظام المالي والقواعد المالية. وأضافت قائلة إن المجموعة تودّ أيضا أن توضح اللجنة الاستشارية ما تعتقده من وجوب زيادة تبسيط عمليات إدارة بريد الأمم المتحدة، بما أنه من المتوقع أن تحقق إدارة بريد الأمم المتحدة أرباحا في نهاية السنتين الحاليتين، بفضل الجهود المبذولة حاليا لتقليص النفقات، والتغييرات في طرق العمل والمنتجات الجديدة.

١٣ - **السيدة كوسكي** (فنلندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المنضمين إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة للانضمام إليه وهي تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا والنرويج؛ فرحّبت بتعاون الحكومتين الإثيوبية والنمساوية في مشاريع البناء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومركز فيينا الدولي. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي، في ما يتعلق بمركز فيينا الدولي، يوافق مع رأي اللجنة الاستشارية، ويودّ الحصول على بيانات مستكملة دورية حول إزالة الأسبستوس.

١٤ - وذكرت أن الاتحاد الأوروبي، إذ يلحظ أن جميع هيئات الرقابة تدعم التوصية بإنشاء احتياطي لتغطية الالتزامات المحتملة على إدارة بريد الأمم المتحدة، فإنه مستعد لمناقشة الاقتراح، ولكنه يتمنى استكشاف خيارات إضافية للحماية من الخسائر الفعلية والمحتملة الناجمة عن استخدام طوابع إدارة بريد الأمم المتحدة للعمل في إرسال بريد الجملة.

١٥ - وانتقلت إلى موضوع صندوق التنمية، فقالت إنه يركز على هدفين من أهداف إصلاح الأمم المتحدة: أولهما جعل إدارة البرنامج وتنظيمه أكثر فعالية من حيث التكلفة، وثانيهما زيادة التركيز على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وبناء القدرات في الميدان. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي، وهو الذي دعم إنشاء الصندوق، يلاحظ الطريقة المهنية التي أُديرت فيها، ودوره في تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية والاستعانة بالخبراء والاستشاريين المحليين وتشجيع التعاون بين الوكالات. وأشارت إلى تقرير الأمين العام أعلن بصراحة أن مديري البرامج ينحون إلى استخدام أي وفورات في التكاليف لأغراض غير توسيع حساب التنمية، لكنه لم يقدم اقتراحات ملموسة لتصحيح الوضع. واختتمت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يأمل في الحصول على توضيحات إضافية حول المسألة خلال المشاورات غير الرسمية.

١٦ - **السيدة إيزاتا** (أنغولا): تكلمت باسم المجموعة الأفريقية، فقالت إن المجموعة رحّبت بالتأكيد الصادر بأن مشروع البناء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سيشمل بناء طابقين إضافيين، وأن وثائق البناء النهائية يتمّ استكمالها، وأن إجراءات اختيار متعهد عامٍ جاريةٌ، وأنه ليس من المتوقع أن يزيد مجموع التكلفة التقديرية للمشروع. واختتمت كلامها قائلة إن المجموعة الأفريقية تقدّر مساهمة حكومة البلد المضيف بأراضٍ إضافية ودعمها للمشروع.

١٧ - **السيدة شاه** (الولايات المتحدة الأمريكية): ذكرت بأن الجمعية العامة قد اعتزمت تمويل حساب التنمية بوفورات يتم تحقيقها من خلال مكاسب على مستوى الإنتاجية. ولذا فإن الجمعية توقّعت أن يعمل تقرير الأمين العام (A/61/282)، استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٤٦، على وضع طرق يمكن من خلالها للأمم المتحدة أن تعمل بطريقة أكثر كفاءة، مما يؤدي بالتالي إلى تحرير المزيد من الموارد. ولفتت إلى أن التقرير أشار إلى عدم وجود طريقة موثوقة لتحديد تكاليف النواتج والخدمات، وإلى أنه بالتالي، لا يمكن تحديد وفورات الكفاءة. على أن هذا لا يتطابق مع البيان الوارد في التقرير بأن مديري البرامج غالبا ما يحتفظون بوفورات الكفاءة لتلبية متطلباتهم الخاصة. وذكّرت بأن وفدها دعا منذ زمن إلى تبني نظام لمحاسبة التكاليف يسمح بمعرفة مثل هذه المعلومات. وأضافت أن الوفد قام لهذا الغرض بدعم تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وختمت قائلة إن وفدها سيواصل، في هذه الأثناء، استعراض استنتاج الأمين العام بأن الحاجة قد تبرز إلى استخدام آليات أخرى لتمويل زيادة في حساب التنمية.

١٨ - **السيدة كومار** (كندا): تكلمت أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقالت إن اقتراح الأمين العام بتعليق العمل بالبندين ٥-٣ و ٥-٤ من النظام المالي من أجل تمويل زيادة في حساب التنمية ليس مقبولا. فما تدفعه الدول الأعضاء من مال بغية إدارة الأمم المتحدة لابد أن يعود إليها حينما لا يجري إنفاقه بالكامل. وينبغي وضع حقيقة عدم تقديم معلومات عن تأثير أنشطة حساب التنمية في الاعتبار في أي مناقشة مستقبلية لترتيبات التمويل.

١٩ - وانتقلت إلى مسألة إعادة تقدير التكاليف، فقالت إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية محقة في القول بوجوب النظر إلى إعادة تقدير التكاليف لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على أنها قرار يتخذ لمرة واحدة. وتساءلت كيف يمكن إعادة تقدير تكلفة مجمع من المال يمثل أنشطة لم تعد تجري عندما يكون حساب التنمية يموَّل عن طريق الوفورات؟ فربما لا يكون من الحكمة فحسب اتخاذ قرار بعدم إعادة تقدير التكاليف مرة أخرى، وإنما يمكن أيضا اتخاذ قرار مشابه بالنسبة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولا يؤثر تمويل حساب التنمية على التزام الوفود بتمويل أنشطة التنمية التي تنهض بها الأمم المتحدة. فحساب التنمية يمثل جانبا هامشيا من تمويل التنمية، حيث

أنه أنشئ استجابة لمشكلة تفاوضية بعينها طرأت قبل حوالي عشر سنوات. وشككت في صلاحية اتباع ذلك النهج، الذي كان يستند إلى مخاوف بشأن تخفيض الميزانية وهو أمر لم يتحقق أبدا، إزاء سياسة المنظمة في المستقبل بشأن تمويل التنمية.

٢٠ - **السيد فيرك** (باكستان): نبَّه أنه مع أن تحسين فاعلية كلفة تنظيم البرنامج وإدارته هو من الأهداف الفرعية لإنشاء حساب التنمية، فإن الهدف الرئيسي من إنشائه هو بناء قدرات البلدان النامية من خلال التعاون الاقتصادي والتقني على هيئة مشروعات فردية تكمل أنشطة التنمية الرئيسية التي تضطلع بها المنظمة. وقد أحرز حساب التنمية على الرغم من هامشيته إسهاما مفيدا في البرامج المعنية بالنهوض بالمرأة، والتنمية المستدامة، والشراكات التجارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومثّل إتمام ٩٤ مشروعا بتكلفة ٦٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على خمس فترات درجة معقولة من التنفيذ، حيث أن العائق الحقيقي الوحيد هو القيود التمويلية. ومن الحيوي ضمان تمويل المشروع، ما أن يبدأ، بصورة ملائمة ومتوقعة من السبل المتوفرة. ودعا كذلك إلى زيادة الاستفادة من الخبراء والمستشارين المحليين.

٢١ - وأعرب عن اغتباطه لاعتماد ١٥ من ٢٤ مشروعا في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بالفعل، بينما تخضع المشاريع التسعة المتبقية لمرحلة الاستعراض النهائية. وأعلن تأييد وفد بلاده لإعادة تقدير تكاليف حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بالمبلغ الذي يوصي به الأمين العام. غير أنه ينبغي تحديد المصادر الإضافية التي تمكن من استدامة الحساب. فقد تبين أن الوفورات على نطاق المنظومة غير كافية للوفاء بالمطالب المتزايدة والمتنوعة على الحساب. كما أن الوفورات التي تنتج عن ضعف أداء أنشطة البرامج المعتمدة أو عن خفض حجمها أو تأجيلها تعد غير مقبولة.

٢٢ - وأعرب عن قلقه لكون ممارسة تنفيذ جميع البرامج والأنشطة في إطار الموارد القائمة من بين المعوقات الرئيسية التي تحول دون النهوض بحساب التنمية. ومما يؤسف له عدم تحقيق تقدم كبير على صعيد جمع مبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي كهدف حدد في عام ٢٠٠٢، وعدم تحديد مصادر تمويل إضافية في تقرير الأمين العام. وبالتالي، فإن وفد بلاده سيفضل استخدام الفوائض في الميزانية لزيادة مستوى تمويل حساب التنمية، الأمر الذي سيتضمن إزالة بعض العقبات الإجرائية.

٢٣ - وأردف قائلا إنه لا يجب للوفورات أن تؤثر على الأنشطة البرنامجية العادية أو أن تسبب مشاق للموظفين من خلال الفصل بالقوة، غير أنه ينبغي لجميع إدارات الأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بعمليات الاستعراض الإداري بغية تعزيز الكفاءة وتقليل النفقات العامة. ويكاد المستوى الحالي المتمثل في ٦٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدار خمس من فترات السنتين لا يبرر وصف التنمية بأنها إحدى الدعائم الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة، لاسيما عند مقارنتها بالمبلغ الذي يفوق ٥ مليارات من دولارات الولايات المتحدة أنفِقت على صون السلم والأمن استجابة لأزمات نشأت عن عدم الالتفات بالقدر الكافي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر. وطالب بأن تكون زيادة موارد حساب التنمية من بين الأولويات العاجلة بحيث يمكنه الإسهام بقدر كبير في الجهود التي يبذلها ١٣٢ بلدا ناميا لوضع الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الغايات في مجالي حقوق الإنسان والتنمية المستدامة موضع التنفيذ.

٢٤ - وأعرب عن تأييد وفد بلاده لتشييد مرافق إضافية للمؤتمرات في مركز فيينا الدولي ومرافق إضافية للمكاتب بمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفقا للشروط المحددة في الوثيقتين A/61/166 و A/61/158 على التوالي. وأشاد

بتخصيص حكومة إثيوبيا لمزيد من الأراضي للمشروع الثاني وأعرب عن أمله في أن تحاكي بلدان أخرى مضيفة تلك البادرة حيثما ينظر في إقامة مشروعات تشييد إضافية.

٢٥ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إن مسألة تشييد مرافق إضافية للمكاتب بمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا معروضة أمام اللجنة منذ عدة سنوات. ومما يدعو للسرور أن حكومة إثيوبيا أضفت الصفة الرسمية على تخصيصها للأراضي بمنحها الأمم المتحدة شهادة الملكية. وأعربت عن أملها في أن يتم، وفي وقت قريب حل القضية المتبقية، وهي تصميم وبناء طريق عام إلى المباني. غير أن وفد بلادها يطلب توضيح النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في المعتاد عند إجراء أعمال تحديد أو تشييد، باعتبار أنه سبق وطُلِب من بلدية أديس أبابا تمويل تشييد الطريق. ومن المفيد الاطلاع على الجدول الزمني الفعلي للمشروع لمعرفة موعد بدء أعمال التشييد وموعد انتهائها. وسألت عن عدد الشركات التي احتُفظ بها لتقديم العطاءات، وموعد تقديم هذه العطاءات، وموعد تعيين منسق للمشروع. وأضافت أن بقاء تكلفة المشروع، وهي حوالي ١١ مليون دولار أمريكي، كما هي بلا تغير، أمرا يدعو للاطمئنان.

٢٦ - أما بالنسبة لتشييد مرافق إضافية للمؤتمرات بمركز فيينا الدولي، فإن وفد بلادها يشيد بما قدمته الحكومة المضيفة من إسهام. وهو يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على أن إزالة الأسبستوس لا بد أن تكون جزءا لا يتجزأ من المشروع.

٢٧ - وأعربت عن دعم وفد بلادها لبذل أي جهد يؤدي إلى زيادة موارد حساب التنمية. وأوضحت أن إعادة تقدير التكاليف تشكل تعديلا تقنيا تجريه اللجنة على الميزانية حيثما وعندما يكون ذلك ضروريا، ويجب عدم الخلط بينها وبين ولاية واضحة من الجمعية العامة بإيداع الفوائض في حساب التنمية.

٢٨ - **السيد غيتاتشيو** (إثيوبيا): أعرب عن ثقته في التمكن قريبا من إتمام جميع القضايا المتبقية المتعلقة بتجديد عقود تأجير الأراضي وبناء الطريق العام. وطمأن اللجنة إلى استمرار حكومته في التعاون مع الأمم المتحدة لإتمام المشروع بشكل ناجح.

٢٩ - **السيدة كورودا** (اليابان): أعربت عن قلق وفد بلادها حيال حجم الخسائر التي تحملتها إدارة بريد الأمم المتحدة بمقر الأمم المتحدة لفترة السنتين التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وطلبت مزيدا من التوضيح وتساءلت عما إذا كانت هناك أية دروس مستفادة من الإدارة السليمة للخدمات البريدية في جنيف وفيينا. ويتوخى وفد بلادها الحذر إزاء أي مقترح يتضمن تعليق النظام المالي للأمم المتحدة.

٣٠ - ودعت إلى توخي الحذر في التعامل مع اقتراح الأمين العام بإعادة تقدير تكاليف الحساب، مع أن وفد بلادها كان قد أيَّد فتح حساب التنمية في عام ١٩٩٧ كطريقة مبتكرة لتقليل التكاليف الإدارية وغيرها من التكاليف لما فيه صالح أنشطة التنمية، وذلك لأن إعادة تقدير التكاليف هي غير التوفير، وعليه، فإنه لا يمكن لها أن تشكل أساس الحساب. فهذا الإجراء غير مقبول إلا لمرة واحدة. ودعت إلى منح الأولوية للتعامل مع فوائض الميزانية وفقا للنظام المالي.

٣١ - **السيد بندر** (العراق): سأل عن مجريات الأمور في الوقت الحالي بالنسبة لتشييد مرافق إضافية للمكاتب بمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعلى وجه الخصوص القضايا التعاقدية وغيرها من القضايا الإدارية. ودعا إلى إبقاء اللجنة على علم بآخر التطورات.

٣٢ - **السيدة فان بيرل** (مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قالت إنه اتخذ عدد من التدابير لزيادة ربحية إدارة بريد الأمم المتحدة، بما في ذلك وضع خطة تسويقية؛ وإجراء تحريات عن الأسواق الجديدة؛ واستحداث الطوابع الشخصية؛ وإقامة مواقع شبكية جديدة؛ ودمج المكتبين الأوروبيين بحيث تدار جميع أنشطة جنيف كنتيجة لذلك عن طريق فيينا. كما نُظر في تحويل العملية إلى عقود خارجية إلا أنه وجِد أن هذا لن يكون فعالا من حيث الكلفة. ونبهت إلى أن إلغاء عدد من الوظائف في أعقاب تقرير الأداء الثاني للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كان له تأثير سلبي خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. أما فيما يتعلق بالمنحى الذي اقترح في تقرير الأمين العام بالنسبة لتعليق النظام المالي، فقالت إن الدخل الذي يعاد في المعتاد إلى الدول الأعضاء بقيده على الاشتراكات سيحفظ في صندوق احتياطي، سيصل إجمالي الأموال فيه في نهاية المطاف إلى ٣,٣ مليون دولار أمريكي. وأما عن تشييد مرافق إضافية للمكاتب في أديس أبابا، فمن المتوقع أن تبدأ أعمال التشييد في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠٠٧ وأن تكتمل، إذا مضى كل شيء على ما يرام، بحلول آذار/مارس ٢٠٠٩. وأعربت خمس شركات عن اهتمامها بتقديم عطاءات وتبذل حاليا جهود لزيادة ذلك العدد. وأما بخصوص تعيين منسق للمشروع، فقد انتهت فترة الإعلان عن الوظيفة الشاغرة، وجرى استعراض طلبات التقديم، وستبدأ مقابلات المرشحين خلال فترة وجيزة.

٣٣ - **السيدة أودو** (نيجيريا): تساءلت عن الأسس التي تجعل الأمانة العامة تسعى لزيادة عدد الشركات التي ينظر فيها للقيام بأعمال التشييد. وسألت عما إذا كانت الشركات الخمس التي تقدمت بالفعل غير مؤهلة أو ما إذا كانت هناك قاعدة لابد من وضعها في الاعتبار بالنسبة لعدد مقدمي العروض. ونبهت ثانيا إلى أن الجدول الزمني تأخر إلى الحد الذي لم يعد معه ساريا. وتساءلت متى ستجري مراجعته.

٣٤ - **السيدة فان بيرل** (مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قالت إن النية بزيادة عدد الشركات المقدمة لعروض ليست دليلا على عدم ملاءمة مقدمي العروض الموجودين. فنظرا لحجم العمل، يجري التفكير في توسيع نطاق الاختيار لما فيه صالح المنافسة. أما بالنسبة لمراجعة الجدول الزمني للتشييد، فإنه لا يزال في مساره المقرر كما هو وارد في الوثيقة A/61/158، على الرغم من احتمال احتياجه لبعض التعديلات.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.